

## أزمة الديون السيادية في اليونان وسيناريوهات الحلول

د. كبيّر سمية\*

## Résumé:

Au moment où l'Europe est plongée dans la récession et la discorde, le sujet de la crise des dettes souveraines de la Grèce est un sujet d'actualité économique et qui touche les pays de la zone euro non seulement du côté économique mais aussi à la monnaie de l'euro qui risque d'être perturbée si jamais il y a une sortie du pays de cette zone.

Dans cet article on a choisi la crise de la Grèce car cette dernière est le premier pays touché par la crise des dettes souveraines en Europe, elle met en cause les politiques économiques menées à l'échelle de l'Union européenne.

C'est pourquoi nous avons souhaité traiter ce sujet, en présentant les origines et les causes de cette crise et exposer les voies qui peuvent être suivies pour sortir de cette crise, et quelles sont les solutions prises par les membres de la zone Euro face à cela.

المستخلص: نظرا للهزات التي يعرفها اقتصاد منطقة اليورو بعد أزمة الديون السيادية التي ظهرت في بعض الدول الضعيفة وخاصة في اليونان، كان اختيارنا لهذا الموضوع الذي يعد موضوع الساعة خاصة وأن الأزمة في اليونان قد تمتد إلى الدول الضعيفة الأخرى (مثل: إيرلندا، البرتغال، إيطاليا وإسبانيا)، الأمر الذي يمس مصير منطقة اليورو. من خلال دراستنا لأزمة الديون السيادية في اليونان سوف نحاول فهم أسباب وانعكاسات هذه الأزمة وما هي الاجراءات المتخذة من طرف دول منطقة اليورو لتجنب العواقب السلبية تمس بالمنطقة ويعملتها.

\* أستاذة محاضرة "أ"، جامعة الجزائر 3.

## مقدمة:

عرف الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 تعاقب الأزمات، فبعدها واجهت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأزمة وعواقبها نعيش حاليا أزمة ديون سيادية في منطقة اليورو، أين تعرف بعض الدول الضعيفة\* في هذه المنطقة وضعية مديونية حادة هزت استقرار منطقة اليورو وما زالت تؤثر فيها نظرا للتدخل المستمر لمجموعة اليورو في إيجاد حلول لمواجهة أزمات هذه الدول ولإعادة ثقة المستثمرين في قوة واتحاد دول المنطقة.

في الواقع تعرف منطقة اليورو انخفاض في التنافسية للكثير من الدول (باستثناء ألمانيا)، وذلك أثر على الصادرات وعرقل النشاط الاقتصادي إلى درجة ظهور مشاكل في المالية العامة (نظرا لانخفاض الإيرادات الجبائية من جهة وزيادة الديون العمومية من جهة أخرى) واختلالات في ميزان الحساب الجاري الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم المديونية الخارجية.

تعود خلفيات هذه المشاكل إلى نقاط ضعف منطقة اليورو، وإلى أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 التي عمقت هذه المشاكل.

بدأت أزمة الديون السيادية الأوروبية في نهاية 2009 وبداية 2010 حينما تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان من منطقة اليورو وهي: اليونان، إيرلندا، والبرتغال، والتي امتدت إلى دول أوروبية أخرى كإيطاليا وإسبانيا.

تعد اليونان أول بلد أوروبي ظهر فيه خطر أزمة الديون في منطقة اليورو، وعلى هذا الأساس تم اختيار هذه الدراسة التي تتناول أزمة الديون السيادية في اليونان، وسوف نتطرق أولا إلى تعريف هذه الديون ثم نعرض تطور الأزمة في اليونان وبعدها نقدم الحلول المطروحة والتي تم اتخاذها لإخراج اليونان من أزمته التي تمس باستقرار منطقة اليورو.

\* دول ذات نمو اقتصادي أضعف (كإسبانيا، البرتغال، اليونان، وإيطاليا).

**1) تعريف أزمة الديون السيادية (crise de dettes souveraines) :**

تمثل الديون السيادية في سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية وطرحها للبيع للمستثمرين في الأسواق المالية الخارجية (و هو شكل من أشكال الاقتراض)، ولهذا فعلى الحكومة أن تكون قادرة على الوفاء بديونها المقومة في شكل سندات بالعملة الأجنبية حرصا على ابقاء ثقة المستثمرين الأجانب في مقدرتها على دفع التزاماتها المالية، وكذلك الحفاظ على التصنيف الائتماني\* في سوق الاقتراض، ولكن اذا عجزت الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه ديونها السيادية، تنشأ هنا أزمة مالية وهي أزمة الديون السيادية<sup>1</sup>.

ويقصد إذن بأزمة الديون السيادية فشل الحكومة في أن تقوم بتسديد ديونها المقومة بالعملات الأجنبية لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الالتزامات المستحقة عليها بموجب الدين السيادي. وتجدر الإشارة إلى أن معظم حكومات العالم تحرص على ألا تفشل في سداد التزاماتها نحو ديونها السيادية، وذلك حرصا منها على الحفاظ على تصنيفها الائتماني في سوق الاقتراض وتفادي تدهوره، ذلك أن توقف الحكومة عن السداد، أو نشوء إشارات تشير إلى ذلك، يؤدي إلى فقدان ثقة المستثمرين في الأسواق الدولية اتجاه حكومة هذه الدولة وذلك يشكل خطر عدم التمكن من اللجوء إلى الاقتراض مجددا في الأسواق الخارجية في المستقبل، أكثر من ذلك فإن ردة فعل المستثمرين لا تقتصر على أولئك الذين يحملون سندات الدولة، وإنما قد يمتد القلق المالي أيضا إلى باقي المستثمرين الأجانب في هذه الدولة والذين لا يحملون هذه السندات ( فعلى سبيل المثال أدت أزمة الديون السيادية للأرجنتين في 2001 إلى قيام المستثمرين الأجانب، الذين لا يحملون سندات الدين السيادي للدولة، بسحب

\* التصنيف الائتماني هو تقييم ذو معايير محددة يبين السجل الائتماني للشركة/ الدولة المتعامل معها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية.

<sup>1</sup> مركز البحوث والدراسات، " التقرير الاقتصادي: الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية"، العدد 19، سنة 2011، جانفي 2012، ص ص 16 - 17.

استثماراتهم من الأرجنتين مما أدى إلى حدوث تدفقات هائلة للنقد الأجنبي خارج الدولة ومن ثم حدوث نقص حاد في النقد الأجنبي لدى الدولة، الأمر الذي أدى بالتبعية إلى نشوء أزمة للعملة الأرجنتينية<sup>2</sup>.

## 2) جذور وتطور أزمة اليونان:

كانت اليونان بعد دخولها لمنطقة اليورو، تنفق أكثر بكثير مما تسمح به امكانياتها المالية لسنوات كما عملت على الاستدانة بشكل مفرط، فارتفعت بذلك النفقات الحكومية من جهة (خاصة بعد رفع أجور القطاع العام)، وزادت نسبة المديونية مع تقلص الإيرادات الجبائية<sup>3</sup>.

استنادا لإحصائيات صندوق النقد الدولي، نما الطلب المحلي في اليونان ما بين 2002 و2007 بمقدار 4,2% مقارنة بنسبة 1,8% في منطقة اليورو بأكملها، ويرجع السبب لهذا النمو السريع إلى لجوء اليونان إلى الاقتراض من الخارج لتمويل مشاريعها التنموية، دون أن تتخذ الاجراءات اللازمة لضمان تسديد ديونها الأمر الذي أدى إلى حدوث عجز في حسابها الجاري (حيث ارتفع من 5,8% سنة 2004 إلى 14,4% سنة 2008). كما بلغ عجز الميزانية الحكومية سنة 2008 حوالي 7,7% من الناتج المحلي الاجمالي وحجم الدين وصل إلى 112%<sup>4</sup>.

في الواقع، زاد الاختلال الذي عرفته اليونان في ميزانها الجاري منذ دخولها إلى منطقة اليورو، حيث انتقل العجز من حوالي متوسط 3% من PIB ما بين 1990 و1998 إلى 14% من PIB خلال فترة ما بين 2007 و2008<sup>5</sup>.

<sup>2</sup> عبد الفتاح العبدالات، " الديون السيادية لليونان وايطاليا: ما هو الخيار؟؟ (الجزء الأول)"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مج 20، ع 1، (03 - 2012)، ص 36.

<sup>3</sup> عبد الرحمن أياس، " أزمة الديون في اليونان: أسبابها واحتمالات تمدها"، [على الموقع]: <http://alhouriah.org/archive/31889/html>. (page consultée le 15/05/2013) à 20:30

<sup>4</sup> مركز البحوث والدراسات، مرجع سبق ذكره، ص 17.

<sup>5</sup> OCDE, « Etudes économiques de l'OCDE, Grèce », Volume 2009/15, juillet 2009, Edition OCDE, P 24.

كما نشير إلى أن تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 كان لها آثار سلبية على الاقتصاد اليوناني الذي يعتمد على القطاع الخدماتي والسياحي، هذا الأخير الذي يعتبر من أهم القطاعات التي تجلب العملات الأجنبية، حيث يمثل قطاع الخدمات 75,5 % من الناتج المحلي الاجمالي ويشغل نسبة 68 % من القوة العاملة<sup>6</sup>.

وفيما يلي نعرض بعض مؤشرات الاقتصاد اليوناني قبل ظهور الأزمة فعليا:

الجدول (1): بعض الاحصائيات لاقتصاد اليونان خلال الفترة ما بين 2004 و 2009

المؤشرات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نمو PIB الحقيقي (% سنويا)	4,4	2,3	5,5	3,0	- 0,2	- 3,2
العجز العمومي (% من PIB)	- 7,5	- 5,6	- 6,0	- 6,8	- 9,9	- 15,6
الدين العمومي (% من PIB)	112,8	112,7	115,9	113,9	117,5	133,6
ميزان الحساب الجاري (% من PIB)	- 5,8	- 7,5	- 11,3	- 14,3	- 14,7	- 11,0

Source :[http://www.oecd-ilibrary.org/economics/profil-statistique-par-pays-grece\\_2075227x-table-grc](http://www.oecd-ilibrary.org/economics/profil-statistique-par-pays-grece_2075227x-table-grc).

نلاحظ جليا من الجدول تدهور الوضعية الاقتصادية والمالية لليونان من خلال المؤشرات المختارة، وتوقفنا في سنة 2009 لأنها السنة التي تم فيها كشف حقائق الأرقام التي كانت تخفيها الحكومة اليونانية\*.

أصبح بذلك وضع الاقتصاد اليوناني بعد أكتوبر 2009 مشكوكا فيه، وفقد المستثمرون الثقة في امكانية اليونان من تسديد التزاماتها من الديون نظرا للعجز المهم في ديونها العمومية الذي بلغ 15,6 % من PIB سنة 2009 ووصل في نفس السنة إلى 134 %.

<sup>6</sup> عبد الأمير السعد، "قراءة نقدية في الأزمة المالية اليونانية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 57- 58، شتاء - ربيع 2012، ص 230.

\* ولقد تبين في عام 2004، بأن اليونان خفضت قيمة نسبة عجز الموازنة عن النسبة الحقيقية، حيث كانت 3.8 % إلى الحد الأقصى المسموح به والبالغ 3%، وفي عام 2010 تم اكتشاف بأن الحكومة اليونانية قد دفعت إلى بنك Goldman Sachs وبنوك أخرى مئات الملايين من الدولارات، كرسوم مقابل ترتيب عمليات لإخفاء الدين الحقيقي، وذلك باستعمال أدوات مالية مشتقة معقدة.

بتفاصيل أكثر، بلغت ديون اليونان في 31 ديسمبر 2009، 703 مليار يورو (أي 296 % من PIB)، منها : 293 مليار ديون عمومية، 120 مليار ديون مؤسسات مالية، 165 مليار ديون مؤسسات غير مالية، و123 مليار ديون العائلات<sup>7</sup>.

فوجدت اليونان نفسها في وضعية افلاس في ربيع 2010 نظرا لعجزها عن تسديد ديونها من جهة، وعدم امكانية الاقتراض من الأسواق المالية الخارجية من جهة أخرى. ويمكن تلخيص أسباب هذه الوضعية والأزمة في اليونان إلى عوامل داخلية وخارجية<sup>8</sup>:

#### - العوامل الداخلية:

حقق الاقتصاد اليوناني انتعاشا ونشاطا خلال الفترة (2001 - 2007) حيث نما الاقتصاد بنسبة 4 %

وساهم بذلك في منح القروض والتسهيلات الائتمانية من قبل البنوك، مما أدى إلى زيادة استهلاك القطاع الخاص، وزيادة الإنفاق خلال هذه الفترة بنسبة 87% بينما زادت الإيرادات بنسبة 31%، كذلك ساهم ضعف التحصيل الضريبي، في زيادة عجز ميزان المدفوعات، بسبب الفساد المتفشي في جهاز القطاع العام، وتقدر قيمة التهرب الضريبي بمبلغ 20 بليون يورو سنويا، وزادت الرواتب بمعدل 5% سنويا، بينما بلغت الزيادة في الإتحاد الأوروبي نصف هذه النسبة مما أدى إلى ضعف التنافسية، وزيادة عجز الميزان التجاري.

<sup>7</sup> Jacques Sapir, « Faut-il sortir de l'Euro », Edition du Seuil, Paris, 2012, P 132.

<sup>8</sup> محمد حبش، " الأزمة المالية اليونانية.. إلى أين"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مج 19، ع 3-4، كانون الأول 2011، ص 3.

## - العوامل الخارجية:

من أهم العوامل الخارجية التي أفضت إلى حدوث أزمة الديون السيادية باليونان ما يلي:

• الدخول في عضوية العملة الأوروبية.

• الأزمة المالية العالمية 2007 .

• المبالغة في الاقتراض الخارجي.

**3) سيناريوهات حلول الأزمة في اليونان:**

أمام هذه الوضعية التي وصلت إليها اليونان والتي هزت حتى باستقرار منطقة اليورو نظرا لظهور فكرة خروج اليونان من المنطقة والعودة إلى عملتها السابقة، نظرا لأن هذا الحل ممكن أن يتخذ لإعادة التوازنات في الاقتصاد اليوناني. تم مناقشة بالفعل هذا الموضوع في اجتماعات مجموعة اليورو لاتخاذ القرار المناسب لمعالجة أزمة اليونان، فإما أن تخرج اليونان من المنطقة أو يتم تفادي ذلك بمساعدة اليونان وإعادة هيكلة ديونها، وذلك ما سوف نراه بتناول الحلين وما تم اختياره:

**3-1) السيناريو الأول: خروج اليونان من منطقة اليورو**

كما سبق ذكره، ظهرت أزمة اليونان في حجم عجزها في الديون العمومية من جهة وفي العجز في ميزانها الجاري من جهة أخرى، ولمواجهة ذلك لا بد من اتخاذ اجراءات تعمل على تخفيض هذين العجزين. وفكرة خروج اليونان من اليورو والعودة إلى عملتها السابقة قد يساعد على اعادة التوازنات واستعادة التنافسية التي فقدتها اليونان منذ دخولها اليورو (نتيجة لانخفاض قيمة العملة)، حيث عرف عجز الميزان الجاري ارتفاعا من 2,8 % من PIB سنة 1998 إلى حوالي 14,7 % سنة 2008.<sup>9</sup>

<sup>9</sup> Jean- pierre Vesperini, « L'Euro », Edition Dalloz, France, 2013, P 104.

طلب إعادة جدولة الديون وطلب القروض من صندوق النقد الدولي يعد أمراً حتمياً نظراً لحجم ديون اليونان، وطبعاً ذلك سيكون بشروط وبرامج تقشفية قاسية لإعادة التوازنات في المالية العامة وفي المعاملات الجارية.

ولكن فكرة خروج اليونان من اليورو تم رفضها وذلك لأسباب سياسية واقتصادية:

سياسياً ← لأن خروج اليونان من اليورو معناه الانفصال عن الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر الحضارة اليونانية جزء من أصل الحضارة الأوروبية، كما ذلك سيؤثر سلباً على مكانة منطقة اليورو اتجاه المستثمرين خاصة إذا اتبعت دول أخرى مسار اليونان، الأمر الذي يزعزع الثقة في منطقة اليورو.

اقتصادياً ← عودة اليونان إلى عملتها السابقة (drachme) سينعكس مباشرة على الانخفاض الشديد لقيمة العملة مقارنة باليورو، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع إضافة إلى ثقل المديونية المقومة باليورو وهذا ما سيضعف البلد أكثر.

### 2-3) السيناريو الثاني: مساعدة اليونان

بعد رفض فكرة خروج اليونان من اليورو ومع استحالة اقتراض اليونان من الأسواق الدولية، بقي حل مساعدة اليونان مالياً (بقروض وبتخفيف ديونها) لمواجهة أزمتهما والتخفيف من عجزها في الميزانية العمومية ومن أجل تسديد ديونها الخارجية. وهذا هو الحل الذي تم الاتفاق عليه من طرف دول منطقة اليورو في 9 ماي 2010، حيث تم إعداد عدة خطط لمساعدة اليونان نظراً لحدة أزمة المديونية. وأهم هذه الخطط:

- الخطة الأولى: تم اتخاذ في المرحلة الأولى اجراءات المساعدات في ماي 2010 التالية:

أ- منح قروض ثنائية: منحت دول منطقة اليورو لليونان مساعدات مالية بقيمة 80 مليار يورو كقروض ثنائية كل حسب مساهمته في رأس مال البنك المركزي الأوروبي لمدة 3 سنوات، إضافة إلى قرض من طرف صندوق النقد الدولي بقيمة



30 مليون يورو. اذن منح لليونان قيمة 110 مليار يورو لتغطية احتياجات التمويل إلى غاية 2013<sup>10</sup>.

ب- *انشاء الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي (FESF\*)*: تم انشاء هذا الصندوق بصفة مؤقتة وما بين الحكومات سنة 2010 لمدة 3 سنوات، يقوم باقتراض الأموال من أسواق رأس المال بضمان من طرف 17 دولة من منطقة اليورو، كما له امكانية اقراض تصل إلى 440 مليار يورو لدول منطقة اليورو التي تواجه مشاكل مالية مع الأسواق المالية<sup>11</sup>.

في نفس الوقت تم انشاء الميكانيزم الأوروبي للاستقرار المالي (MESF\*) والذي يسمح للهيئة الأوروبية أن تقرض حتى 60 مليار يورو، من خلفيات انشاء هذا الصندوق في ظل أزمة اليورو هو ابراز مدى قدرة منطقة اليورو في مساعدة دولها وبالتالي السعي لإبقاء الثقة في قوة اليورو.

ج- *عمليات برنامج شراء الأصول (SMP\*\*)*: دائما بتاريخ 9 ماي 2010 اتخذ البنك المركزي الأوروبي قرار جد هام وهو شراء السندات السيادية (لدول منطقة اليورو التي تواجه مشاكل) المطروحة في السوق الثانوية (رغم أن هذا التدخل للبنك يخالف أسس اتفاق ماستريخت واتفاق لشبونة) وذلك من أجل تفادي الارتفاع الشديد في سعر الفائدة في هذه الدول. وهذا ما حدث مع السندات الحكومية اليونانية، حيث بدأ المستثمرون بيعها الأمر الذي أدى إلى انخفاض قيمتها وبالتالي ارتفاع سعر الفائدة وهذا بدوره لا يشجع على الاستثمار وزيادة التشغيل.

<sup>10</sup> Jean- pierre Vesperini, op cit, P 109.

\* FESF : Fond Européen de Stabilité Financière.

<sup>11</sup> Sofia Fernandes – Eulalia Rula, « Les coûts budgétaires de la solidarité dans la zone euro : classifications et mise en perspective », les brefs de notre Europe, N° 35, Mai 2012, P2. [en ligne]. [http://www.notre-europe.eu/media/coutSolidaritéZoneEuro\\_S.Fernandes-ERubio\\_NE\\_Mai\\_2012\\_01.pdf](http://www.notre-europe.eu/media/coutSolidaritéZoneEuro_S.Fernandes-ERubio_NE_Mai_2012_01.pdf). (page consultée le 14 avril 2013).

\* MESF : le Mécanisme Européen de Stabilité Financière.

\*\* SMP : Sécurities Market Program.

فرضت على اليونان بالمقابل تطبيق اجراءات تقشفية حادة من أجل اعادة التوازن في الحساب الجاري، ويتطلب ذلك خفض النفقات الحكومية وتقليص حجم القطاع العام، وشملت هذه الإجراءات<sup>12</sup>:

- تجميد الرواتب لمدة 3 سنوات، وإلغاء الشهر 13 و14 من الوظيفة العمومية وبالنسبة للمتقاعدين، وتخفيض 10 % من المكافآت.

ومن أجل توفير 4,8 بليون يورو تم:

- زيادة الضريبة على المبيعات (رفع نسبة TVA من 21 % إلى 23 %)

- زيادة 15 % ضريبة على البترول

- زيادة ضريبة السيارات المستوردة من 10 % إلى 30 %

- اقتطاع 12 % من مكافآت القطاع العام

اضافة إلى ذلك نذكر الاجراءات الصارمة التالية:

- تخفيض 8 % من علاوات القطاع العام

- ضريبة اضافية على أرباح الشركات

- زيادة سن التقاعد من 61 إلى 65 سنة

- تخفيض عدد البلديات من 1000 إلى 400

من المفروض أن كل هذه الاجراءات ستخفض من العجز العام لليونان وكان من المتوقع وصول انخفاضه إلى 3 % سنة 2014، بعدما كان 15,6 % سنة 2009 و10,3 % سنة 2010، ولكن هذه الاجراءات الصارمة طبعاً أثرت على مداخيل العائلات وبالتالي انخفض الاستهلاك وهذا بدوره لا يشجع على الاستثمار والإنتاج.

<sup>12</sup> محمد حبش، " الأزمة المالية اليونانية إلى أين؟"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مج 19، ع 3-4، كانون الأول (ديسمبر) 2011، ص 13.

عرف تطور PIB انخفاضا منذ 2009 حيث بلغ 3,2 - % وانتقل إلى 3,5 - % ثم وصل إلى 6,9 - % سنة 2011 هذا من جهة، ومن جهة أخرى انخفض عجز ميزان الحساب الجاري ولكن بنسب متقاربة ( 11% من PIB سنة 2009 ← 10% سنة 2010 ← 9,8% سنة 2011)، هذه الاحصائيات تظهر في الجدول الموالي:

الجدول (2): بعض احصائيات الاقتصاد اليوناني (2009 - 2011)

مؤشرات	2011	2010	2009
نمو PIB (% سنويا)	-6,9	-3,5	-3,2
الدين العمومي (% من PIB)	99,5	123	133,6
العجز العمومي (% من PIB)	-9,2	-10,5	-15,6
ميزان العمليات الجارية (% من PIB)	-9,8	-10	-11

Source : [http://www.oecd-ilibrary.org/economics/profil-statistique-par-pays-grece\\_2075227x-table-grc](http://www.oecd-ilibrary.org/economics/profil-statistique-par-pays-grece_2075227x-table-grc)

تبقى النتائج المحققة غير كافية حيث أنه لم يتم الوصول إلى اعادة التوازنات في المالية العامة وميزان العمليات الجارية، وكان من الواضح أن اليونان لن تتمكن من تحسين نتائجها لدرجة تسمح لها بالعودة إلى الاقتراض من الأسواق الخارجية في 2013، ولذلك قامت كل من دول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي بوضع خطة مساعدة ثانية لليونان موجهة لضمان احتياجاتها من التمويل لغاية سنة 2014.

• **الخطة الثانية:** قررت منطقة اليورو خطة انقاذ ثانية لتجنب خروج اليونان من الاتحاد النقدي، فتم مواصلة مساعدة اليونان ماليا وذلك من خلال هذه الخطة الثانية التي عرفت زيادة في الموارد الممنوحة لليونان، كما أشارت هذه الخطة إلى وصول اليونان إلى افلاس جزئي وبذلك فرضت اجراءات صارمة وشديدة في الاصلاحات. أ- زيادة الموارد الممنوحة: كان من المقرر في عدة اجتماعات عُقدت أن يتم اقراض اليونان بزيادة مواردها من أجل التخفيض التدريجي لمديونيتها، ونلخص ذلك في الجدول التالي:

الجدول (3): القروض المقررة منحها لليونان في الخطة الثانية (وحدة مليار يورو)

صندوق النقد الدولي	دول منطقة اليورو	
21	60	اجتماع المجلس الأوروبي في 21 جويلية 2011
25	75	27 اجتماع المجلس الأوروبي في أكتوبر 2011
12	118	مجموعة اليورو 21 فيفري 2012

Source : Jean-Pierre Vesperini, op cit, P119.

ب-الافلاس الجزئي في اليونان: إلى جانب قيمة المساعدات المالية التي منحت إلى اليونان لتفادي خروجها من منطقة اليورو، تم التفاوض بشأن شطب ديون اليونان من القطاع الخاص بنسبة 53,5% من القيمة الأصلية للسندات التي بحوزتهم، وهذا ما يوازي إلغاء 107 مليار يورو من ديون اليونان<sup>13</sup>.

من المتوقع أن عملية محو ديون اليونان واعادة هيكلتها ستسمح بانخفاض نسبة المديونية العمومية بالنسبة ل PIB إلى 170% نهاية 2011 وإلى 120,5% في 2020 ثم استقرارها في هذا المستوى<sup>14</sup>.

مقابل ذلك فرض على اليونان أن تقوم ما بين 2013 – 2014 بتقشف اضافي واقتصاد ما قيمته 13,5 مليار يورو (و ذلك بإلغاء مناصب عمل في الوظائف العمومي)، وأن تحقق 89 اصلاح هيكلية فيما يخص<sup>15</sup>:

سوق العمل ← تخفيض من 20% إلى 22% من الأجر الأدنى، حيث انتقل إلى 500 يورو؛

- نظام التقاعد ← تراجع سن التقاعد إلى 67 سنة بدل 65، وتخفيض 15% من التقاعدات المكملة؛

<sup>13</sup> "خطة انقاذ أوروبية قياسية لليونان بقيمة 237 مليار يورو"، مجلة "الاقتصادية"، الثلاثاء 29 ربيع الأول 1433 / 21 فبراير 2012، العدد 6707. [على الموقع].

[http://www.aleqt.com/2012/02/21/article\\_629035.html](http://www.aleqt.com/2012/02/21/article_629035.html). (page consultée le 09/07/2013).

<sup>14</sup> Jean- pierre Vesperini, op cit, P 123-124.

<sup>15</sup> Jean- pierre Vesperini, op cit, P 129.

- خصوصية القطاع العمومي.

هذا وقد اضطرت اليونان إلى الخضوع إلى ترك سيادتها بما أنه فرض عليها التواجد الدائم للجنة من هيئة المجلس الأوروبي.

عمقت اجراءات التقشف المفروضة على اليونان من أزمته، حيث يعرف الاقتصاد اليوناني ركودا للسنة السادسة على التوالي، ونسبة بطالة 25 %، وعجز عمومي كان 7,5% من PIB سنة 2012، هذا وقد بدأت الشركات الكبرى تغادر البلد. كما أنه من المتوقع عدم توصل اليونان إلى تخفيض نسبة عجزها وتحسين مؤشراتها في الأجل المحدد، وهذا ما قد يكلف دول منطقة اليورو قروض اضافية وبالتالي قد تكون هناك خطة مساعدة ثالثة.

ولكن مجيء رئيس الوزراء اليوناني الجديد "أليكسيس تسييراس" (Alexis Tsipras) في ظل الأزمة الخائفة التي تعيشها اليونان واقترب آجال تسديد دفعات المساعدات، شكل مجموعة من المفاوضات المتتالية التي تتضارب فيها آراء اليونان مع مجموعة منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي. وترغب اليونان بموجب خطة المساعدات المالية السابقة، التي أقرت في عام 2012، في الحصول على 7.2 مليار يورو، لسداد المستحقات المالية وديونها لصندوق النقد الدولي، المقرر سدادها قبل 30 أوت الجاري. وقدمت اليونان مقترحا لتمديد برنامج قرضها من منطقة اليورو لمدة ستة أشهر بدلا من تجديد خطة الانقاذ الحالية التي تأتي مصحوبة باجراءات تقشف، ولكن ألمانيا رفضت اقتراح اليونان.

فما بين طلب اليونان لمساعدات مالية أخرى وتخفيف الديون السابقة، ورفض الدول القوية في منطقة اليورو تحمل المزيد من تغطية المساعدات لليونان ومنحها قروض اضافية هي غير قادرة على تسديدها، فما هو القرار النهائي اتجاه هذه الأزمة التي تهز منطقة اليورو؟

- مواصلة المساعدات المالية بالشروط الحالية، وهذا ما قد يؤدي إلى فشل حكومة أليكسيس تسيراس.
- الغاء جزئي لديون اليونان، وهذا ما يعد صعب الموافقة عليه خاصة من طرف ألمانيا.
- خروج اليونان من منطقة اليورو، الأمر الذي لم يصبح مستبعد كما في الأول.

خاتمة:

ما يمكن استخلاصه من هذه الأزمة وكيفية مواجهتها هو أن مسيري دول منطقة اليورو تعاملوا مع هذه الأزمة وكأنها أزمة سيولة، ولكن في الواقع تعرف اليونان مشكلة ملاءة اضافة إلى أزمة السيولة وهذا ما تدركه السوق جيدا، واقراض اليونان ما هو إلا اضافة دين على دين وكسب وقت اضافي ولكن لا يحل المشكلة الحقيقية لليونان.

كما أن برنامج التقشف الصارم المفروض على اليونان أثر سلبيا على الاقتصاد اليوناني ولم يساعد على استعادة نشاطه الأمر الذي كان ضروريا من أجل اعادة التوازنات المالية، ولكن كان لابد منه من أجل تخفيض العجزات. في اطار ذلك بذلت اليونان مجهودات اصلاحية كثيرة والتي قوبلت بردود أفعال اجتماعية نظرا للآثار السلبية على الجانب الاجتماعي خاصة مع طلب الدائنين تسريع اليونان تطبيق برنامج الخصخصة. ومع فوز رئيس الوزراء " أليكسيس تسيراس " الذي تعهد لشعبه برفض مواصلة اجراءات التقشف المفروضة على البلد تعقدت الأزمة.

يكون اليونان البلد الأول الأكثر تضررا من الأزمة والتخوف من انتقال العدوى إلى الدول الأخرى الضعيفة في الاتحاد النقدي وما قد يتطلب من تقديم مساعدات لهذه الدول (كما هو الحال بالنسبة للبرتغال)، فهل يعاد النظر إلى كيفية حل خروج الدول المتعثرة من منطقة اليورو وامكانية عودتها في حالة تحسين مؤشراتها؟

## قائمة المراجع:

- الكتب:

1. Jacques Sapir, « Faut il sortir de l'Euro », Edition du Seuil, Paris, 2012.
2. Jean- pierre Vesperini, « L'Euro », Edition Dalloz, France, 2013.

- المجلات:

3. عبد الأمير السعد، "قراءة نقدية في الأزمة المالية اليونانية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 57-58، شتاء - ربيع 2012.
4. عبد الفتاح العبدالات، "الديون السيادية لليونان وإيطاليا: ما هو الخيار؟؟ (الجزء الأول)"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مج 20، ع 1، (03 - 2012).
5. محمد حبش، "الأزمة المالية اليونانية.. إلى أين"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مج 19، ع 3-4، كانون الأول 2011.
6. مركز البحوث والدراسات، "التقرير الاقتصادي: الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية"، العدد 19، سنة 2011، جانفي 2012.
7. OCDE, « Etudes économiques de l'OCDE, Grèce », Volume 2009/15, juillet 2009, Edition OCDE.

- المواقع:

8. عبد الرحمن أياس، "أزمة الديون في اليونان: أسبابها واحتمالات تمدها"، [على الموقع]: <http://alhouriah.org/archive/31889/html>. (page consultée le 15/05/2013) à 20:30
9. "خطة انقاذ أوروبية قياسية لليونان بقيمة 237 مليار يورو"، مجلة "الاقتصادية"، الثلاثاء 29 ربيع الأول 1433 / 21 فبراير 2012، العدد 6707. [على الموقع]. [http://www.aleqt.com/2012/02/21/article\\_629035.html](http://www.aleqt.com/2012/02/21/article_629035.html). (page consultée le 09/07/2013)
10. Sofia Fernandes – Eulalia Rula, « Les coûts budgétaires de la solidarité dans la zone euro : classifications et mise en perspective », les brefs de notre Europe, N° 35, Mai 2012, P2. [en ligne]. [http://www.notre-europe.eu/media/coutSolidaritéZoneEuro\\_S.Fernandes-E\\_Rubio\\_NE\\_Mai\\_2012\\_01.pdf](http://www.notre-europe.eu/media/coutSolidaritéZoneEuro_S.Fernandes-E_Rubio_NE_Mai_2012_01.pdf). (page consultée le 14 avril 2013).

